

قراءة في كتاب (نموذج المستعمر للعالم) ل جي. إم. بلاوت

م.م/ مصطفى الشمري^١

المُلخَص

يقدم الكتاب تفكيرًا ونقدًا للتصور الذي هيمن طويلاً على الكتابات الغربية، والقائل بأن أوروبا كانت عبر التاريخ المركز الطبيعي للحضارة الإنسانية ومصدر جميع أشكال التقدم، وأن بقية شعوب العالم لم تحقق تطورها إلا بانتقال المعرفة الأوروبية إليها؛ لذا فهو يعدّ من أهم المؤلفات النقدية في حقل التاريخ العالمي، والجغرافيا التاريخية، ودراسات ما بعد الاستعمار.

وقد فكك المؤلف هذا التصور عبر مراجعة واسعة للأدلة التاريخية والجغرافية والاقتصادية، مبيناً أن ما يُسمّى بـ(المركزية الأوروبية) ليس حقيقة تاريخية، وإنما هو بناء فكريّ تشكّل في ظلّ التوسّع الاستعماريّ الأوروبي، ثم أُعيد إنتاجه في الكتب المدرسية والدراسات الأكاديمية حتى غدا تفسيراً شبه مسلّم به لتاريخ العالم. ويؤكد على أن المجتمعات الآسيوية والإفريقية والإسلامية حققت قبل القرن السادس عشر مستويات متقدمة من التطور الحضاري والاقتصادي والعلمي، وأن أوروبا نفسها كانت جزءاً من شبكة عالمية واسعة لتبادل الأفكار والسلع والتقنيات، ولم تصبح القوة المهيمنة إلا بعد مرحلة الاستعمار والتوسّع الخارجي، وما نتج عنه من تراكم غير مسبوق للثروة والموارد.

الكلمات المفتاحية: المركزية الأوروبية، الانتشارية الأوروبية، الرؤية النقدية، العقلانية الغربية، نشأة الرأسمالية.

١. ماجستير في الاستشراق والدراسات القرآنية.

أهمية الكتاب

تكمّن أهمية هذا الكتاب في أنّه لا يكتفي بنقد بعض الوقائع التاريخية، وإنّما يراجع الإطار الفكري والنموذج الإستمولوجي الذي بُنيت عليه نسبةً كبيرةً من الدراسات الغربية الخاصة بتاريخ العالم. فالمؤلف يرى أنّ كثيراً من المؤرّخين والجغرافيين لم ينطلقوا من الوقائع نفسها، بل من افتراضٍ سابق مفاده أنّ أوروبا كانت دائماً أكثر تقدّماً من غيرها، ثم جرى تفسير جميع الأحداث بما ينسجم مع هذا الافتراض.

وتبرز أهمية الكتاب أيضاً في كونه يجمع بين التاريخ، والجغرافيا، والاقتصاد، والأنثروبولوجيا، وعلم الاجتماع، ويستخدمها جميعاً لإعادة تفسير نشأة النظام العالمي الحديث؛ ولذلك أصبح مرجعاً رئيساً في دراسات الاستعمار، وما بعد الاستعمار، والجغرافيا التاريخية، ونقد المركزية الأوروبية. كما يمثّل إضافةً علميّةً قويّةً للباحثين؛ لأنّه يتيح أدوات منهجيّة تساعد على إعادة قراءة التاريخ الاستعماريّ بعيداً عن الروايات الأوروبية التقليدية، وهو ما يمنحه قيمةً خاصّةً في الدراسات التي تتناول تاريخ الإمبراطوريّات والعلاقات الدوليّة.

أهداف الكتاب وغاياته

يهدف الكتاب إلى إعادة النظر في إحدى أكثر المسلّمات رسوخاً في الكتابات التاريخية الغربية، وهي الاعتقاد بأنّ أوروبا كانت منذ القدم المركز الرئيس للتقدّم الحضاريّ، وأنّ تفوّقها كان نتيجة تطوّر داخليّ متواصلٍ سبق بقيّة حضارات العالم. ويسعى المؤلّف إلى تحقيق الغايات التالية:

١. تفكيك فرضيّة التفوّق الذاتي: تبيان أنّ هذه الفرضيّة لم تنشأ بوصفها حقيقةً تاريخيّة بقدر ما شكّلت في سياق صعود المشروع الاستعماريّ الأوروبيّ.
٢. تقديم قراءة تاريخيّة بديلة: إبراز الدور الذي أسهمت به الحضارات الآسيويّة والإفريقيّة والإسلاميّة في بناء الحضارة الإنسانيّة.
٣. إثبات التفاعل الحضاريّ المشترك: التأكيد على أنّ مسارات التطوّر التاريخيّ لم تكن حكرًا على أوروبا، وإنّما كانت نتاجاً لتفاعلٍ حضاريّ واسعٍ بين مختلف مناطق العالم.
٤. إعادة بناء فهم متوازن لتاريخ العالم: مراجعة المسلّمات وإعادة تفسير نشأة الهيمنة الأوروبيّة في ضوء الظروف الاقتصاديّة والسياسيّة التي رافقت عصر التوسّع الاستعماريّ.

مزايا الكتاب

تتجلى القيمة الحقيقية لهذا العمل في نهجه المعرفي؛ فهو لا يقف عند حدّ السرد الإخباري للوقائع التاريخية، بل يتجاوزه إلى التفكير والتحليل ضمن إطار نقديّ رصين. وتتمثل أبرز مزاياه في:

يستند الكتاب إلى أرضية صلبة من المصادر المتنوعة والدراسات المقارنة، متبنيًا مدخلاً تتداخل فيه الحقول المعرفية لتفسير الظواهر التاريخية وسياقاتها.

يتّبع المؤلف إستراتيجية تفنيد دقيقة؛ حيث يستهل أطروحته بعرض الرؤية الشائعة في الأدبيات الغربية، ويخضع أدلتها للفحص والتمحيص، لينتهي بتقديم قراءة بديلة مدعومة بالشواهد التاريخية والحجج العلمية.

• الانتقال من قضية إلى أخرى بسلاسة وبنية فكرية مترابطة سهلة المتابعة على الرغم من كثافة المادة العلمية.

• لا يكتفي بنقد المركزية الأوروبية، بل يقدم إطاراً تفسيرياً بديلاً يساعد على فهم نشأة النظام العالمي الحديث من منظور أكثر توازناً، بعيداً عن الأحكام المسبقة التي كرسها الكتابات الاستعمارية التقليدية.

الجزء الأول: نموذج المستعمر للعالم (الانتشار الجغرافي وتاريخ المركزية الأوروبية)

المحور الأول: التاريخ من الداخل ومن الخارج وتفكيك البنيوية (الانتشارية الأوروبية)

يتجاوز المؤلف في مستهل حديثه حدود السرد التاريخي التقليدي، ليمارس نقداً إبستمولوجياً (معرفياً) لآليات صناعة وإنتاج الرواية التاريخية نفسها. فبدلاً من استغراقه في رصد الأحداث والتحوّلات السياسية أو الاقتصادية، صبّ جلّ اهتمامه على تشريح بنية العقل الغربي (التاريخي والجغرافي) وتفكيك المنظومة المعرفية التي صاغت وعينا بالعالم على مدار القرون الخمسة الماضية.

ويرى بلاوت أنّ المركزية الأوروبية ليست مجرد مجموعة من التحيّزات الثقافية العابرة أو مظهرًا من مظاهر الشوفينية القومية التي يمكن تصحيحها بتعديلات سطحية؛ بل هي نموذج معرفي مؤسّس وبنويّ تغلغل في النسيج العضوي للعلوم الإنسانية، وصُمم خصيصاً لشرعنة وتبرير ظاهرة الاستعمار وهندسة الهيمنة العالمية. ويطلق على هذا النموذج اسم (نموذج المستعمر للعالم)؛ لأنّه

تشكل في سياق التوسع الاستعماري، وتحوّل إلى إطارٍ تفسيريٍّ واسعٍ امتدّ تأثيره إلى مختلف فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية.

أولاً: الإستعمولوجيا الاستعمارية وبناء النموذج المعرفي الموجه

يجادل بلاوت بأن المعرفة الأكاديمية الغربية الحديثة لم تتطور في معزلٍ عن حركة الجيوش وسفن التجارة الاستعمارية؛ بل كانت تسير معها في خطٍّ متوازٍ وتكاملٍ وظيفيٍّ. فالاستعمار، لكي يضمن ديمومته واستقراره، كان بحاجةٍ إلى ما هو أكثر من القوة العسكرية الغاشمة؛ كان بحاجةٍ إلى (ترخيصٍ أخلاقيٍّ وفلسفيٍّ) يجعل من عملية اقتلاع الشعوب، ونهب مقدراتها، وإبادة ثقافاتٍ فعلاً مُبرّراً، بل وضرورياً من الناحية الإنسانية والتطورية.

كما كان للاستعمار المعرفي بوصفه فعلاً موازياً للاحتلال العسكري، دورٌ كبيرٌ في إعادة تشكيل المجتمعات الخاضعة له ثقافياً وعلمياً، عبر تقديم أوروبا بوصفها المصدر الطبيعي الوحيد للتقدم والتحديث والعقلانية، بينما صوّرت المجتمعات الأخرى على أنها تعاني من الجمود والتأخر البنيوي، وأنها بحاجةٍ إلى تدخلٍ خارجيٍّ ينقلها إلى طريق التطور.

وتكمن خطورة هذا النموذج في قدرته على تحويل هذه الأحكام الأيديولوجية إلى مسلّمات تبدو وكأنها حقائق تاريخية محايدة. فحين يصبح التاريخ مقروءاً من زاوية مركزٍ واحد، فإن الوقائع التي تؤكّد تفوق ذلك المركز تحظى بالاهتمام، بينما يتم تهميش التجارب الحضارية الأخرى أو تفسيرها بوصفها مجرد نتائج لتأثير خارجيٍّ، ليتحوّل التاريخ هنا إلى عملية انتقائية يجري من خلالها إبراز أحداثٍ معينة وإخفاء أخرى بما يخدم النموذج التفسيري السائد.

ثانياً: مفهوم (الرؤية النفقية للتاريخ)

يعدّ مصطلح (الرؤية النفقية للتاريخ) أحد أبرز الإسهامات المفهومية التي صاغها بلاوت لتوصيف الكيفية التي يعيد بها الفكر المركزي الأوروبي اختراع السردية الإنسانية. في هذا المنظور، يُشبه التاريخ بنفق طويل، مظلم ومغلق من الجانبين، تمتدّ جدرانها الحجرية لتطابق تماماً الحدود السياسية والجغرافية لما يُعرف بـ (أوروبا الكبرى) التي تشمل غرب أوروبا وامتداداتها الاستيطانية اللاحقة في أمريكا الشمالية.

داخل هذا النفق المعرفي المعزول، تسير حركة الزمن والتطور البشري في خطٍّ مستقيمٍ صاعد، وعصاميٍّ تماماً، حيث يبدأ الخطّ الزمني من محطة اليونان القديمة، لينتقل بسلاسةٍ مريّةٍ إلى

الإمبراطورية الرومانية، ثم يمرّ عبر دهاليز العصور الوسطى والإقطاع الأوروبي، ليتفجّر في النهاية كوعي خالص في عصر النهضة، ثم كقوّة ماديّة وتكنولوجيّة في عصر التنوير والثورة الصناعيّة.

يتجسّد الملمح الأساسي والخطير للرؤية النفقيّة في ثلاثة أبعاد رئيسة:

١. إقصاء العالم الخارجي: طوال رحلة هذا القطار التاريخي داخل النفق، يُفترض أنّ العالم الواقع خارج حدود أوروبا (كالشرق الأوسط، وآسيا، وأفريقيا، والأمريكيتين) يعيش في حالة من الركود الأنثروبولوجي الدائم، كفضاءات جغرافيّة ساكنة وخاملة لا تمتلك أيّ محرّكاتٍ داخلية للتطور الذاتي.

٢. الانتقائيّة المعرفيّة ومصادرة المنجز البشري: عندما يواجه المؤرّخ الغربي منجزات علميّة أو حضاريّة هائلة في الشرق أو في حضارات المايا والآزتك، فإنّه يعمد إمّا إلى تجاهلها كلياً وإسقاطها من السردية العامة، وإمّا تصويرها كطفرات عارضة، واستثناءات غير نسقيّة، وإمّا الزعم بأنّ هذه المنجزات لم تكتسب قيمتها الحقيقيّة إلّا بعد أن تلقّتها العقل الأوروبي وهذبها داخل نفق الحداثة.

٣. الصعود الذاتي المستقل: تُصرّ الرؤية النفقيّة على أنّ كلّ تحوّل تاريخي كبير شهدته أوروبا (كالانتقال من الإقطاع إلى الرأسماليّة المبكّرة) كان عمليّة تولّد ذاتي نابعة من عبقرية بيولوجيّة أو ثقافيّة أو دينيّة كامنة في الإنسان الأوروبي (كالقول بامتلاكه الحصري للعقلانيّة، والقدرة على الابتكار، والتنظيم السياسي)، دون أيّ تأثير بالاحتكاك التجاري أو المعرفي مع الحضارات الأخرى.

ثالثاً: نظريّة الانتشاريّة وتشريح ثنائيّة (المركز - المحيط):

ينتقل بلاوت بعد ذلك إلى تفكيك الأداة التنفيذية الأهم لهذا النموذج المعرفي، وهي (نظريّة الانتشار) هذه النظريّة تمثّل الأساس الأيديولوجي الذي يمنح الجغرافيا الاستعماريّة شرعيّتها؛ فهي تقوم على تقسيم ثنائي صارم، حادّ، وغير قابل للاختراق لكوكب الأرض، حيث ينقسم العالم إلى بنيتين وظيفيتين متميزتين جذرياً:

الداخل (المركز الأوروبي):

ويتميز - وفق السردية الانتشاريّة - بأنّه مستودع دائم للإبداع، والاختراع، والتجدّد. هو المكان الوحيد على الأرض الذي تتولّد فيه الأفكار العقلانيّة، والعلوم الدقيقة، والمؤسّسات السياسيّة الديمقراطيّة، والأنماط الاقتصاديّة المتقدّمة كالرأسماليّة. الداخل هو المانح والمُرسل للنشط لكلّ ما هو حضاريّ ومتقدّم.

الخارج (المحيط غير الأوروبي):

وهو مجتمع يُعرف سلبياً بـ (النقصان)؛ وهو فضاءٌ جغرافيٌّ شاسعٌ يسوده التقليد، والجمود، واللاعقلانية، والاستبداد، والجهل. يفتقر هذا الفضاء - بنيوياً وجينياً - إلى القدرة على الابتكار أو التحديث التلقائي، وهو المستقبل الخامل، والتابع الذي لا يمكنه الاعتناق من حالة البدائية إلا عبر تلقّي المؤثرات الخارجية القادمة من المركز.

انطلاقاً من هذه الثنائية، تصوغ الانتشارية الكلاسيكية والحديثة جملةً من الفرضيات التي تحكم الفكر الجغرافي والتاريخي، ويفكّكها بلاوت كما يلي:

١. التدفّق أحادي الاتجاه: تزعم أنّ التدفّق يتحرّك دائماً في مسار خطّي ينبع من المركز (الداخل)، ويتنشر نحو الأطراف (الخارج) كالموجات. يقرّ بلاوت بأنّ انتقال الأفكار حقيقة، لكنّه يرفض تحويله إلى نموذج أحادي؛ فالحضارات شبكةٌ متفاعلةٌ أنتجت أنظمةً متقدّمةً مستقلةً قبل الهيمنة الأوروبية.

٢. الأثر الإيجابي الحتمي للانتشار: تصوير التدفّق الحداثي كعمل خيريٍّ ومنّةٍ أوروبيةٍ ترفع الأطراف من طور البدائية إلى التمدّن. يقدّم هذا الادّعاء بوصفه أداةً تبريريةً تهدف إلى إعطاء مشروعيةٍ أخلاقيةٍ وسياسيةٍ للاستعمار، وعدّ كلفته الإنسانية الباهظة مجرد ثمنٍ للتحديث.

٣. الانتشار المضاد المكتوم: التكتّم الأكاديمي على أيّ تدفّق معرفيٍّ أو ماديٍّ يتحرّك عكسياً من الأطراف إلى المركز. هنا يكمن الجوهر، حيث إنّ التدفّق الأخطبوطي المستمر للثروات المنهوبة، والمعادن، وقوّة العمل المجانية (العبودية) من الخارج هو الذي مولّ وفرة المركز وحداثه، لكنّه أدّى لإفقار وتخلف المحيط.

رابعاً: سوسيولوجيا المعرفة والترخيص الاجتماعي للأفكار السيئة:

ينعطف بلاوت نحو سوسيولوجيا المعرفة لي طرح سؤالاً إبستمولوجياً جوهرياً: كيف استطاعت هذه المنظومة الفكرية (الانتشارية والرؤية النفقية) الصمود والهيمنة داخل الحقل الأكاديمي العالمي لقرون طويلة، على الرغم من تهافتها العلمي، وافتقارها للأدلة الإمبريقية (التجريبية) الوازنة، ووجود فيضٍ من الحقائق التي تدحضها علانيةً؟

يجيب بلاوت عن هذا السؤال عبر مقارنته الفريدة التي تدرس بنية المؤسسات الأكاديمية وعلاقتها بالسلطة، مقدّماً مفهومين متداخلين:

١. إثنوجرافيا المعتقدات الأكاديمية:

يدعو بلاوت إلى عدم التعامل مع النظريات العلمية المعاصرة بوصفها حقائق موضوعية مجردة ناتجة عن عقل علمي محايد؛ بل يجب دراستها بوصفها معتقدات ثقافية وإثنوغرافية تخص جماعة معينة (النخبة الغربية). فالأكاديمية الغربية ليست فضاءً معزولاً عن الأيديولوجيا، بل هي مختبرٌ يجري فيه صهر الأساطير السياسية القديمة وإعادة إنتاجها في قوالب ومصطلحات علمية حديثة (مثل: نظريات التحديث، والتنمية، والعولمة، وصراع الحضارات)، وهي معتقدات أكاديمية تعمل على حماية الهوية المركزية للذات الاستعمارية.

٢. الترخيص الاجتماعي والمكافأة المؤسسية:

يشرح بلاوت أن الأفكار والنظريات في الفضاء الأكاديمي لا تحظى بالقبول والانتشار؛ لأنها الأقرب إلى الحقيقة العلمية، بل لأنها تحصل على ما يُسمى «الترخيص الاجتماعي» (Social Licensing) هذا الترخيص تمنحه طبقة الصفوة، والنخب السياسية والمالية الحاكمة التي تسيطر على أوعية التمويل، وإدارة الجامعات، ومراكز الأبحاث، ودور النشر الكبرى.

إنّ النظام الإمبريالي الحاكم بحاجة دائماً إلى مسوغات معرفية لسياساته الهيمنية؛ ولذلك فإنّ الأكاديمي أو المؤرخ الذي ينتج أبحاثاً تؤكد على تفوق الغرب الذاتي، وعلى كسل وركود الشرق، يحصل فوراً على المكافأة المؤسسية (الترقيات، التمويل السخي، والتلميع الإعلامي). في المقابل، فإنّ الباحث الفكري الذي يسعى لخلخلة هذه الأسس، وكشف آليات النهب الاستعماري، ونقد المركزية الغربية، يواجه بالآيات قمع ناعمة وصارمة تشمل التهميش، وحجب التمويل، ووصف أعماله بالافتقار إلى (الموضوعية العلمية). وبذلك تحولت المركزية الأوروبية إلى (دوغما) فكرية محصنة مؤسسياً ضد النقد.

ويحذر بلاوت من الانزلاق نحو (الترميمات الأكاديمية القشرية) التي تزعم تبني خطابات تفكيك الاستعمار دون خلخلة ركائز بنيتها المعرفية العميقة. كما ينتقد تيارات جغرافية وتاريخية غربية معاصرة حاولت تصدير تعاطف صوري مع قضايا العالم النامي؛ إذ عمدت إلى حشو موسوعاتها الكبرى بفصول هامشية تستعرض تاريخ آسيا أو أفريقيا، لكن مع إبقاء العمود الفقري للرؤية النفقية ثابتاً لا يتزحزح.

ويرى أنّ هذه المقاربة، التي يصفها بـ (التعددية الثقافية الليبرالية المخادعة)، تفوق في خطورتها الاستعمار المعرفي؛ نظراً لأنها تمنح المنظومة الأكاديمية الغربية صكّ براءة أخلاقياً، وتوحي زيفاً

بإجراء مراجعات نقدية، في حين يظلّ جوهر (النموذج الانتشاري) هو المحرك الفعلي لصياغة القرارات والنظريات الدولية. فإقحام تاريخ الشعوب الأخرى في الدليل كملحق تكميلي لا يكسر هيمنة المركزية الأوروبية بل يكرسها، مادامت التجربة الغربية هي المرجعية والمعيار الأوحّد لقياس التقدّم البشريّ.

بناءً على هذا النقد، يبلور بلاوت أطروحته البديلة ومنطلقاته المنهجية عبر المبادئ الآتية:

- تفويض أصل المركزية: إنّ الانعتاق من أسر المركزية الأوروبية لا يعني استبدالها بمركزية مضادة (آسيوية أو إسلامية)، بل يتطلّب تحرير الوعي التاريخي من فكرة البؤرة المركزية من الأساس.

- إقرار التعددية المركزية: إعادة قراءة المسار الإنسانيّ كفضاء متعدّد الأقطاب، تشكّل عبر شبكات بالغّة التعقيد من التفاعل والصراع والتأثير المتبادل، عوضاً عن اختزاله في مسار خطّي ينبعث من نقطة جغرافية وحيدة.

- عولمة الحداثة وعلاقتها بالنهب: تعرية الوجه الآخر للمشروع الاستعماريّ، وإثبات أنّ النهضة الغربية لم تكن معجزة نابعة من عبقرية داخلية معزولة، بل كانت نتاجاً مباشراً للاستحواذ القهريّ والماديّ على مقدرات الشعوب وثرواتها المعرفية.

وفي ختام حديثه يؤكّد بلاوت ضرورة قيام الفكر النقديّ العالميّ بعملية تفكيك جذريّ وبنويّ للأسس المعرفية التي قامت عليها المركزية الأوروبية، وذلك من خلال تجاوز التصورات التي جعلت أوروبا مركز التاريخ ومحوره. فالتفكيك المطلوب لا يتمثّل في مجرد منح الآخر حضوراً محدوداً داخل السردية الغربية، وإنّما يبدأ بإعادة النظر في الإطار المعرفيّ ذاته الذي أنتج هذه الرؤية، وفتح آفاق جديدة لفهم التاريخ ضمن سياق عالميّ متعدّد المراكز، يعترف بدور مختلف الشعوب والمجتمعات في صناعة التاريخ الإنسانيّ.

المحور الثاني: أسطورة المعجزة الأوروبية: تفكيك الزعم بالتمييز الذاتي

يعمد بلاوت في هذا الفصل من كتابه الى تشريح المقولة الأكثر مركزية ورسوخاً في الفكر الغربيّ الحديث، وهي مقولة (المعجزة الأوروبية). إذ لا يتعامل مع هذه المقولة كفرضية علمية خاضعة للنقاش والبرهنة، بل يراها عقيدة أيديولوجية مسكوتاً عنها تم نسجها وتميرها داخل المؤسسات الأكاديمية لشرعنة اللامساواة العالمية وتبرير الاستعمار.

تزعم هذه الأطروحة الإثنو- تاريخية أنّ صعود أوروبا وتحولها نحو الرأسمالية والحداثة الصناعية

كان نتيجةً حتميةً لسلسلةٍ طويلةٍ ومتراكمةٍ من المزايا والخصائص الداخلية الفريدة والاستثنائية التي نمت وتطوّرت داخل البيئة والمجتمع الأوروبي بشكلٍ عصاميٍّ ومستقلٍّ تمامًا، وقبل وقت طويلٍ من عام ١٤٩٢ (تاريخ غزو أمريكا)، كما أنّ الخطاب الاستعماريّ يروج لفكرةٍ مفادها: أنّ ثراء الغرب المعاصر وتخلّف العالم الثالث لا يعودان إلى تاريخ من النهب، والقتل، والقرصنة، والاستعمار، بل إلى أنّ الغرب كان ذكيًّا، وعقلانيًّا، ونشيطًا، ومحظوظًا بيئيًّا ومؤسسيًّا منذ الأزل، بينما كان الآخرون يعيشون في ركودٍ ديموغرافيٍّ واقتصاديٍّ وبيئيٍّ يحول دون تطوّرهم.

يقتفي بلاوت أثر العقل الأكاديميّ الغربيّ وهو يحشد ترسانةً معرفيّةً هائلةً، ممرراً ادعاءاته وموزعاً إياها بدهاء بين حقول الجغرافيا، والبيولوجيا، والديموغرافيا، والسوسيولوجيا، والاقتصاد ليشيّد صرح أسطوره. لكنّه لا يكتفي بالرصد؛ بل يخضع هذه الحجج لمحاكمةٍ علميّةٍ تجريبيةٍ صارمةٍ، ليفكّك مفاصلها ويُعريّ تهافتها واحدةً تلو الأخرى.

تفكيك الحتميات الجغرافية والبيئية والمناخية

يبدأ الدفاع عن (المعجزة الأوروبية) من الأرض، أي من خلال حشد الحجج الجغرافية والبيئية والمناخية التي تحاول ربط التفوق العقليّ والمؤسسيّ بطبيعة المكان. ويفنّد بلاوت ثلاث حججٍ بيئيةٍ رئيسةٍ تكرّرت في الكتابات الغربية:

أسطورة المناخ المعتدل المحفّز

روج فلاسفةٌ وجغرافيون غربيّون (منذ مونتسكيو وحتى العصر الحديث) لفكرة أنّ المناخ المعتدل لأوروبا، المتميز بالفصول الأربعة والبرودة النسبية، هو مناخٌ مثاليٌّ يحفّز الجسد البشريّ على العمل الدؤوب، ويشحذ العقل البشريّ نحو التفكير العقلانيّ والمنظّم. وفي المقابل، وصمت هذه الأدبيات المناخ الاستوائيّ والحرار لأفريقيا وآسيا بأنّه مناخٌ باعثٌ على الكسل، والارتخاء، والخمول، حيث الطبيعة تجود بخيراتها دون عناء، ممّا جعل شعوب هذه المناطق تفتقر إلى دافع الابتكار.

يرد بلاوت على هذا الادّعاء ببيان تهافته العلميّ والأنثروبولوجيّ؛ فالمناخ الاستوائيّ والمداريّ يحتوي على أنظمةٍ بيئيةٍ بالغة التعقيد تتطلّب لتطويعها زراعيًّا وإداريًّا مستويات من الذكاء، والتخطيط الجماعيّ، والجهد البدنيّ تتجاوز بكثير ما كان يتطلّبه النظام الزراعيّ الأوروبيّ البسيط في العصور الوسطى. كما أنّ الحضارات الكبرى التي سادت العالم وقادته لقرون (كالحضارة المصرية القديمة، وحضارات بلاد الرافدين، والهند، والصين، وحضارات المايا والأزتك) نشأت

وازدهرت كلها في نطاقات مناخية دافئة وحارة، مما يسقط فرضية الحتمية المناخية الغربية.

أسطورة التنوع البيئي الفائق وتربة أوروبا

تزعم هذه الحجة أن أوروبا تتميز بتنوع طوبوغرافي وبيئي فريد، وتعدد في أنواع التربة والمجاري المائية المتقاربة؛ مما سمح بظهور أسواق محلية متنوعة وتبادل تجاري مرّن منذ البداية. وفي المقابل، تم تصوير قارات مثل آسيا وأفريقيا ككتل جغرافية صلبة، متجانسة، ومجدبة، تفتقر للتنوع الطبيعي المحفّز للتجارة.

يكشف بلاوت التزييف الكامن في هذه الرؤية، مستشهداً بالواقع الآسيوي الذي يزخر بتنوع طبيعي ومناخي وتضاريسي يفوق جغرافيا أوروبا برمتها بعشرات المرات؛ حيث تتجاور السهول الفيضية الفسيحة مع السلاسل الجبلية المنيعّة، والبيئات المدارية مع الأقاليم الجافة. ولأنّ الجغرافيا تصنع التاريخ، فقد أثمر هذا التنوع الفريد في آسيا وأفريقيا شرايين تجارية بريّة وبحريّة نافذة - مثل طريق الحرير وممرات التجارة عبر الصحراء الكبرى - جسدت في ضخامتها، وتشابكها، وقيمة بضائعها أسواقاً تفوق بمراحل أي سوق أوروبية محلية معاصرة لها قبيل القرن الخامس عشر.

الحتمية البيئية ونظرية (الاستبداد الشرقي)

تعدّ هذه الحجة، التي صاغها كارل ويتفوجل واعتمد عليها ماركس وبيرسون، واحدة من أخطر الحجج البيئية-السياسية. وتزعم أنّ البيئات الآسيوية الشديدة الجفاف، والمعتمدة على أنهار فيضية كبرى (كالنيل، والدجلة والفرات، واليرموك، والنهر الأصفر)، فرضت بناء أنظمة ريّ مركزيّة ضخمة. وبسبب الحاجة لإدارة مائية قسريّة، تولّدت في الشرق دولّ استبدادية شموليّة احتكرت كلّ شيء وسحقت الملكية الفردية والمبادرة الحرة، ممّا أدّى إلى ركود مجتمعيّ أزلّي. وفي المقابل، كانت أمطار أوروبا تهطل بانتظام على الجميع دون حاجة لإدارة مركزيّة، ممّا سمح بنشوء ملكيّات فردية مستقلة، وحرية شخصية، ونظام إقطاعي لا مركزيّ حمل جينات الديمقراطية والرأسمالية.

يقوم بلاوت بتفكيك هذه النظرية بالكامل عبر إبراز الحقائق التاريخية التالية:

- أنّ العديد من أنظمة الري الكبرى في آسيا (كالصين وجنوب الهند) لم تكن تُدار من قبل سلطة استبدادية مركزيّة قسريّة، بل كانت تُدار عبر مجالس محلية، وتجمعات قروية، ونظم تعاونية أهلية بالغة المرونة والديمقراطية المحلية.
- أنّ الملكية الفردية وحرية التجارة والأسواق كانت قائمةً ومحميةً بقوانين صارمة في العالم

الإسلامي، والهند، والصين، وبمستويات من الحرية والأمان التجاريّ تتجاوز ما كان يملكه التاجر الأوروبي الذي كان يرزح تحت قمع الإقطاعيين والكنيسة وضرائبهم العشوائية. وبالتالي، فإن ربط المطر بالحرية والفيضان بالاستبداد هو مجرد خيالٍ أيديولوجيٍّ غرضه وصم الشرق بالعبودية الأزلية لتبرير استعمارهم وتمدينه.

الخرافة البيولوجية الجينية (الوراثة والنسل)

حينما ضعفت الحجج الجغرافية أمام حقائق العلم الحديث، سارع الفكر المركزي الأوروبي إلى الاحتماء بأسوار البيولوجيا والديموغرافيا لترميم أسطورة (المعجزة الأوروبية). ويلفت بلاوت إلى أن الفكر الغربي في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين لم يجد حرجاً في المجاهرة بعنصريته البيولوجية؛ إذ ادّعى أن المحتوى الجيني والوراثي للعرق الأبيض (الآري) يختصّ بذكاءٍ فطريٍّ وقدراتٍ ذهنيةٍ متفوّقة، ونزوعٍ غريزيٍّ نحو الحرية والنظام تعجز عنه بقية الأعراق. ورغم أن هذا الخطاب الفجّ تراجع شكلياً بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن بلاوت يفضح كيف أُعيد تدويره وتفسيره في قالب ثنائيٍّ جديد؛ حيث استُبدلت الجينات البيولوجية بجينات ثقافيةٍ وقيمٍ روحيةٍ مسيحيةٍ يهوديةٍ يُزعم أن الغرب ورثها حصرياً لتضمن له الأسبقية التطورية.

أسطورة النموذج الديموغرافي الأوروبي الفريد

ترغم هذه النظرية (التي قادها مؤرخون مثل هاينال) أن أوروبا امتلكت منذ العصور الوسطى نمطاً ديموغرافياً واعياً وعقلانياً ميّزها عن بقية العالم؛ حيث كان الأوروبيون يميلون إلى تأخير سنّ الزواج، وتنظيم النسل التلقائي، والتحكّم في حجم الأسرة لتناسب مع الموارد الاقتصادية المتاحة، ممّا منع حدوث انفجارات سكانية وفقر مدقع، وسمح بتراكم الرأسمالي. وفي المقابل، تمّ تصوير المجتمعات غير الأوروبية (وخاصةً الآسيوية والأفريقية) كمجتمعات لاعقلانية، بهيمية التكاثّر، تتزوّج مبكراً وتنجب أعداداً هائلة من الأطفال دون حساب للموارد، ممّا يوقعها دائماً في فخ المجاعات، والأوبئة، والفقر المزمن الذي يسحق أي إمكانية لظهور الرأسمالية.

يوجه بلاوت نقده لهذه الأطروحة الاستعلائية والمزيفة للحقائق الديموغرافية التاريخية، ويثبت بالوثائق والأرقام المقارنة:

• أن معدلات الخصوبة، وأنماط تكوين الأسر، وسنّ الزواج في مجتمعات كبرى كالصين، واليابان، والعالم الإسلامي في الفترة من القرن الثاني عشر وحتى الثامن عشر، كانت تظهر

مستويات العقلانية والتوازن الذاتي والدقة الديموغرافية المماثلة تمامًا، بل والمتفوقة أحيانًا على المؤشرات الأوروبية.

• أن تنظيم الأسرة وحجم السلالة كان محكومًا في الشرق بمعادلات اقتصادية وزراعية بالغة الذكاء (تنظيم قوة العمل في حقول الأرز مثلاً).

وبالتالي، فإنّ تصوير العقل الديموغرافي الأوروبي كواحة وحيدة للرشد في صحراء من الشهوانية واللاعقلانية الشرقية هو تزييف إثنو- تاريخي فجّ ترفضه المعطيات الإمبريقية.

نقد الأطروحة الثقافية والعقلانية (العقلانية الغربية الحصرية)

تعدّ هذه المحطة من أهمّ محطات نقد الأطروحة الفلسفية التي تتربع على قمة أدبيات المركزية الأوروبية، التي نجد جذورها عند فلاسفة كبار مثل ماكس فيبر. تزعم هذه الأطروحة أنّ الغرب امتلك حكرًا على العقلانية العلمية والمؤسسية؛ وهي تلك القدرة الفريدة على التفكير التجريبي، والتحليل المنطقي، وفصل العلم عن الخرافة والدين، وإدارة شؤون الحياة والاقتصاد وفق حسابات الربح والخسارة الدقيقة المبرأة من الغيبات. ووفق هذه الرؤية، فإنّ العقلانية هي ابتكارٌ أوروبيٌّ خالصٌ نشأ وتطوّر داخل نفق الزمن الغربي، في حين بقيت عقول الشعوب الأخرى عقولاً سحريةً، غيبيةً، انفعاليةً، وعاجزةً عن البناء العلميّ الدقيق.

يرد بلاوت على فيبر ومدرسته بقوة، موضّحًا أنّ التراكم العلميّ والحضاريّ ليس نتاجًا حصريًا للعقلانية الأوروبية، وإنّما هو حصيلة إسهامات مشتركة بين مختلف الحضارات الإنسانية، عبر التبادل المعرفي والتفاعل الحضاري وانتقال المنجزات بينها. ويستدلّ على ذلك بمصادرة أوروبا للعديد من المنجزات والتقنيات الحاسمة التي أسهمت في انتقال الإنسانية إلى عصر الحداثة، مثل البوصلة المغناطيسية، والبارود، والورق، وتقنيات الملاحة البحرية، فضلًا عن الجبر وحساب المثلثات والنظام العشري، وهي منجزات تطوّرت في الصين والهند والعالم الإسلاميّ قبل انتقالها إلى أوروبا. كما يشير إلى أنّ مظاهر العقلانية لم تقتصر على المجال العلميّ، بل ظهرت كذلك في النشاط الاقتصادي والتجاريّ؛ إذ عرفت مدن وموانئ المحيط الهنديّ وبحر الصين الجنوبيّ والحواضر الإسلامية نظامًا متقدّمًا للحساب التجاريّ، والصكوك المالية، والحوالات، والشركات، وإدارة الموانئ وحركة البضائع وفق آليات السوق، في الوقت الذي كانت فيه أجزاء واسعة من أوروبا لا تزال تعيش في ظلّ النظام الإقطاعي. ومن ثم، يرفض بلاوت عدّ العقلانية العلمية والاقتصادية حكرًا على الغرب، ويؤكد أنّها ظاهرة حضارية عالمية متعدّدة المراكز.

تفكيك التزييف النبويّ للمؤسّسات الاجتماعية والاقتصادية

يستعرض المؤلّف أحد حقول أسطورة المعجزة الأوروبيّة، وهو حقل السوسيولوجيا المؤسّسيّة. إذ تزعم الأدبيّات الغربيّة أنّ البنى المجتمعيّة والمؤسّسيّة لأوروبا (مثل نظام الأسرة النوويّة، استقلال المدن عن سلطة الملك، وجود نقابات حرفيّة حرّة، والكنيسة الكاثوليكيّة كمؤسسة عقلانيّة موازية للدولة) كانت تحتوي بطبيعتها على بذور الحرّيّة والديمقراطيّة وحماية الملكيّة الخاصّة، مقارنةً ببنيات مؤسّسيّة شرقيّة توصف بأنّها قَبليّة، بطريكيّة، وجامدة تمنع تراكم رأس المال وتخفق الفرديّة.

ويفكك المؤلّف هذه المنظومة المعرفيّة عبر دراسة سوسيولوجيّة مقارنة للبنى المؤسّسيّة:

حيث يوضّح أنّ المؤسّسات الاجتماعيّة للداخل الأوروبيّ في العصور الوسطى لم تكن واحدةً للحرّيّة، بل كانت من أكثر النظم الإنسانيّة تراتبيّة، وقمعاً، وانغلاقاً طبقيّاً. فالقنانة (عبوديّة الأرض) كانت السمة الغالبة، والملكيّة الفرديّة كانت مهترّةً وتحت رحمة النبلاء، والمدينة الأوروبيّة كانت صغيرةً ومعزولةً ومحاصرةً بأسوار الإقطاع. ويؤكد في المقابل على أنّ المؤسّسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة في مجتمعات الشرق كانت توفرّ مساحات واسعة من الحرّيّة الاجتماعيّة؛ فالأسواق كانت مفتوحةً، والملكيّة الخاصّة محميّةً بمدونات قانونيّة وفقهيّة صارمة لا تجرؤ السلطة السياسيّة على انتهاكها (كالشريعة الإسلاميّة وقوانين الأسرات في الصين)، والنقابات الحرفيّة والتجاريّة كانت تتمتع باستقلال ذاتيّ ماليّ وإداريّ واسع.

وبناءً على هذا التحليل المقارن، يخلص المؤلّف إلى نتيجة حاسمة وصادمة للوعي المركزيّ الأوروبيّ: حتى حدود عام ١٤٩٢، لم تكن أوروبا تمتلك أيّ تفوّق مؤسّسيّ، أو اقتصاديّ، أو علميّ، أو عقلائيّ، أو بيئيّ يجعل صعودها وتربعها على عرش الرأسماليّة الحديثة أمراً حتميّاً ومضموناً. لقد كانت أوروبا مجرد مركزٍ من بين مراكز حضاريّة متعدّدة ومتكافئة في التطور على كوكب الأرض.

نظريّة (التحوّل الذاتي) في الإقطاع الأوروبيّ

يتناول المؤلّف مناقشة حجّة بنيويّة بالغة الأهميّة في الفكر الغربيّ، وهي فرضيّة (التحوّل الذاتي المستقلّ) من النمط الإقطاعيّ إلى النمط الرأسماليّ. يرى المؤرّخون المركزيّون (سواء من المدرسة الليبراليّة أو حتى بعض فروع المدرسة الماركسيّة الكلاسيكيّة) أنّ الإقطاع الأوروبيّ كان يحمل في أحشائه تناقضات ديناميكيّة فريدةً ونوعيّة، أدّت بشكل حتميٍّ وتلقائيٍّ إلى ولادة جنين الرأسماليّة عبر نمو المدن المستقلّة وتراكم التجارة الحرّة، دون الحاجة لأيّ محفّزٍ خارجيّ.

يفتد بلاوت هذه الأطروحة وينقدها جغرافياً وتاريخياً من خلال محورين:

- يثبت بلاوت أن الأنماط الاقتصادية القائمة على الرأسمالية الأولية أو الرأسمالية التجارية لم تكن نبتة أوروبية حصريّة. ففي ذات الحقبة التاريخية (بين القرنين الحادي عشر والرابع عشر)، كانت الحواضر التجارية الكبرى في الصين (مثل هانغتشو)، وموانئ الهند (مثل كالكوت)، والمدن الإسلامية (مثل القاهرة وبغداد)، تشهد نمواً مذهلاً لطبقات تجارية مستقلة، وتمتلك أدوات مالية متطورة من صكوك واعتمادات تتفوق بمراحل ما كان يمتلكه تجار البندقية أو جنوى.
- يجادل بلاوت بأن الإقطاع الأوروبي، لو ترك لآلياته الداخلية وحدها دون الغزو الخارجي للعالم الجديد بعد عام ١٤٩٢، لكان قد وصل إلى حالة من الانسداد التاريخي والأزمة الدورية المزمنة (كما حدث في أزمة القرن الرابع عشر والمجاعات المرتبطة بها). إن النظام الإقطاعي بطبيعته نظامٌ ريعيٌ وقمعيٌ يميل إلى سحق الإنتاجية لإشباع نهم النبلاء، ولم يكن يمتلك القدرة على القفز نحو (الرأسمالية الصناعية) بالاعتماد على الأسواق المحلية المحدودة والمعزولة.
- بناءً على ذلك، فإن فكرة التولد الذاتي للرأسمالية داخل النفق الأوروبي هي أسطورة نظرية تم اختراعها لطمس حقيقة أن الرأسمالية كنموذج عالمي لم تقم على ساقها إلا بفضل التدفق الهائل للثروات القادمة من وراء البحار.

خرافة البروتستانتية وروح الرأسمالية: نقد فيبر ومدرسته

- لا يمكن لـ بلاوت أن يفكّ (المعجزة الأوروبية) دون أن يمرّ على الأطروحة السوسيولوجية الأشهر لماكس فيبر في كتابه (الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية). حيث تزعم هذه الحجة أن التحول الديني المعرفي الذي أحدثته حركة الإصلاح الديني (البروتستانتية والخاصة بالكالفينية) قدّم نسقاً أخلاقياً فريداً يمجّد العمل الشاق، والادّخار، والعقلانية الحسابية كدليل على الخلاص الإلهي؛ ممّا منح الغرب قوة دفع نفسية وثقافية لا تملكها الشعوب المحكومة بالبنى الدينية الشرقية (القدرية) أو الكاثوليكية التقليدية.

يُخضع المؤلّف هذه النظرية لمحاكمة صارمة، مبيناً تهافتها من عدّة زوايا:

- حيث يفصح التحيز المعرفي في تصوير الأديان الشرقية (كالإسلام، أو الكنفوشيوسية، أو الهندوسية) كأنساق تدعو للزهد السلبي والقدريّة الخاملة تجاه التجارة والإنتاج. ويؤكد أن الفقه الإسلامي والتراث الصيني الكنفوشيوسي كانا يحتويان على تشريعات وأخلاقيات بالغة العقلانية والمرونة في تنظيم الأسواق، وحماية الملكية، وشمين السعي المالي، وإدارة العقود، بمستوياتٍ سبقت الإصلاح البروتستانتي بقرون.

• يرى أنّ فيبر قلب الهرم؛ فالأخلاق البروتستانتية لم تكن هي السبب في نشوء الرأسمالية، بل كانت النتيجة والأداة الأيديولوجية التي صاغت الطبقات البرجوازية الصاعدة لشرعنة ممارساتها الاقتصادية الجديدة والتخلص من قيود الكنيسة الكاثوليكية القديمة. والأهم من ذلك، أنّ هذه البرجوازية الصاعدة لم تكن لتملك الوزن المالي والسياسي لفرض دينها الجديد إلا بفضل الأرباح الطائلة المتولدة من شبكات التجارة العالمية والاستعمار المبكر.

تفكيك أسطورة (التفوق الحربي والعسكري الذاتي)

تزعم جهة أخرى من المدافعين عن المعجزة الأوروبية (مثل مؤرخي الثورة العسكرية كجيو فري باركر) أنّ الغرب طور بسبب الحروب المستمرة بين ممالكه، تكنولوجيا عسكرية، وتكتيكات حربية، وقلاعاً هندسية، وسفنًا مدفعيةً متفوّقةً نوعيًا وجينيًا على ما كان يمتلكه العثمانيون، أو المغول، أو الصينيون؛ ممّا مكّنه من غزو العالم بسهولة بفضل هذا التفوق التقني الذاتي.

يفند المؤلف هذه الحجّة التاريخية عبر نقطتين، من خلال مقارنة دقيقة للتكنولوجيا العسكرية قبل القرن السادس عشر:

• حيث يعيد التذكير بأنّ العصب المادي للثورة العسكرية الغربية، وهو البارود، تم اختراعه وتطوره بالكامل في الصين، وانتقل عبر شبكات التجارة الآسيوية والإسلامية إلى أوروبا. ولم تكن الممالك الأوروبية حتى أواخر القرن الخامس عشر تمتلك أيّ تفوّق في صبّ المدافع أو صناعة الأسلحة النارية مقارنةً بالإمبراطورية العثمانية أو جيوش سلالة مينغ في الصين، والتي كانت تستخدم مدفعيةً ثقيلةً وتكتيكات حصار بالغة التعقيد.

• يوضّح بلاوت أنّ غزو أمريكا وسحق حضاراتها (كالمايا والأزتك) لم يكن نتاج تفوّق تكنولوجي حربيّ ساحق، بل كان نتاج الصدمة البيولوجية (الأوبئة والأمراض التي نقلها الأوروبيون وأبادت ملايين السكان الأصليين الذين لم يملكوا مناعةً ضدها)، بالإضافة إلى الميزة الجغرافية والموقعية التي جعلت السفن الأوروبية الغربية أقرب جغرافيًا للمحيط الأطلسي من الموانئ الآسيوية المعزولة خلف المحيطين الهندي والهادئ.

وفي القسم الأخير من تفكيكه لأسطورة المعجزة الأوروبية، يلتفت بلاوت إلى المفهوم المقابل والضروري لبقاء هذه الأسطورة، وهو مفهوم (الركود الآسيوي والأفريقي الدائم). حيث يجادل بأنّ المؤرّخ الغربي النفقي كان بحاجة إلى اختراع تهمة الجمود، وإصاقها بالآخرين ليظهر الصعود الأوروبي كحدث فريد. ويدحض هذا المفهوم من خلال استعراض أوضاع العالم قبل عام ١٤٩٢، ليثبت أنّ هذا العالم كان يغلي بالحركة والتطور وذلك عبر نقطتين:

• يفنّد الصورة النمطيّة التي وصمت أفريقيا بالبدايّة والوحشيّة، مستعرضاً الممالك والإمبراطوريّات الكبرى في غرب وشرق أفريقيا (مثل إمبراطوريّة مالي، وغانا، وزيمبابوي)، والتي كانت تمتلك مراكز حضريّة، وجامعات (مثل تمبكتو) وشبكات تعدين وتجارة ذهب كانت تغذّي الاقتصاد العالميّ بأكمله، وتتمتّع ببنى سياسيّة واجتماعيّة تفوق في تنظيمها ومستويات أمانها العديد من الممالك الأوروبيّة المتناحرة.

• يصف المحيط الهنديّ قبل مجيء البرتغاليين بأنّه كان يمثل أضخم مساحة للتجارة الحرّة والعولمة المتكافئة في التاريخ الإنسانيّ. كانت السفن العربيّة، والهنديّة، والصينيّة، والأفريقيّة تتحرّك بمرور وامن دون الحاجة لقوّة عسكريّة تفرض احتكاراً جغرافياً، وكانت الموانئ (مثل ملقا وهرمز) حواضر كوزموبوليتانيّة تدار بعقلائيّة اقتصاديّة فائقة، ممّا ينفي تماماً فرضيّة الركود عن القارة الآسيويّة.

ينهي المؤلّف مجادلته بوضع يده على الخديعة الإيستمولوجيّة الكبرى للمعجزة الأوروبيّة. والقائلة بأنّ أوروبا صعدت لأنّها كانت تحمل جينات التفوّق والتقدّم منذ البداية، هو قلبٌ وتزييفٌ كاملٌ لمجرى التاريخ الفعليّ. لقد أثبت المؤلّف، عبر جبهات البيئة، والديموغرافيا، والعقلائيّة، والمؤسّسات، أنّ الغرب حتى عتبة عام ١٤٩٢ لم يكن يمتلك أيّ ميزةٍ نسبيّةٍ تؤهّله لقيادة العالم. وبناءً على هذا الاستنتاج الصلب، يسقط (النموذج المستعمر للعالم)، وتتهاوّى معه (الانتشاريّة)؛ ليتّضح أنّ ما نقل أوروبا من الهامش إلى المركز لم يكن معجزةً داخليّة، بل كان عمليّة سطو جغرافيّ كبرى بدأت مع غزو أمريكا، وهي العمليّة التي منحت الغرب الفائض الماليّ والماديّ ليعيد بناء الجغرافيا والتاريخ على مقاس هيمنته.

المحور الثالث: قبل عام ١٤٩٢

يشير المؤلّف إلى أنّ مجادلته ستتمحور في هذا الفصل والفصل الذي يليه حول فرضيّة حالة العالم قبل سنة ١٤٩٢، حيث كان التطوّر باتجاه الحداثة والرأسماليّة موجوداً في مناطق أوروبا كما كان موجوداً أيضاً في مناطق من آسيا وأفريقيا. مع اعتقاده أنّ الحضارات في آسيا وأفريقيا وأوروبا كانت مختلفة بعضها عن بعض في نواح عدّة، لكنّها متشابهة في نواح أخرى. وأنّ نقاط الاختلاف لم تكن ذات أهميّة في التطوّر الثقافيّ على حدّ تعبيره.

يرى المؤلّف أنّ معظم الإنسانيّة عاشت في القرن السابق على ١٤٩٢ في مجتمعات زراعيّة طبقيّة، معظم سكّانها فلاّحون ينتجون ما يعيشون عليه، كما كانوا يجبرون على تسليم جزء كبير من إنتاجهم لطبقة من الصفوة أو الطبقة الحاكمة التي تدّعي حقّها في الأرض، وأنّ لها القوة الحقيقيّة والرسميّة فوق الفلاحين.

هذا الأسلوب من الإنتاج يُسمّى بالإقطاعي وهو جزءٌ من مفهوم أكبر هو (المجتمع الإقطاعي)، ومما يميّز المجتمع الأوروبي في رأيه ثلاثة ملامح: الأول: طبيعة الدول والقوة السياسية. الثاني: ثقافة أصحاب الأرض بألقابهم وفروسيّتهم. الثالث: أهميّة نظام «الأفنان» (Serfdom) في بعض الأقاليم والفترات.

الأقاليم والفترات

هناك جملةٌ من الباحثين أمثال (ماكس فيبر) أصرّوا على أنّ الملامح الأوروبية الخاصة هي بحقّ المحركات الباعثة على التغيير، رافضين وصف الأنواع الأخرى من المجتمعات على أنّها [إقطاعيّة]، إذ أشار ماكس فيبر إلى أنّ الإقطاعيّات الأوروبية كانت متفرّدة، وأنّ هؤلاء الماركسيّين الذين يعدّون نظام الأفنان هو الملمح الأساس في التطوّر لن يريدوا أن يستخدموا ذلك المصطلح (إقطاعي) مع مجتمعات لم يوجد فيها هذا النظام بالرغم من وجوده في مناطق كثيرة خارج أوروبا. وبمثله قال سمير أمين.

يرى المؤلّف أنّ الطبقة الحاكمة في المجتمعات الأوروبية كانت في كلّ مكان تقريباً هي الطبقة المالكة للأرض على الرغم من أنّ التحكم في الأرض من قبل تلك الطبقة قد يأخذ أشكالاً قانونيّة عديدة. مُنح بعض أفراد تلك الطبقة الألقاب، ولكن الفرق بين طبقة النبلاء وغيرهم من أبناء الطبقة شبه الأرستقراطية ليس مهمّاً بالنسبة للمصطلحات التطوريّة، وكلا الشكليّن (مثل غيرهم) كانا منتشرين في نصف الكرة الأرضيّة. هذه الطبقة لديها القدرة على الحفاظ على نفسها، وقد تستخدم ألفاظاً موروثّة كإشارة دالة على العضويّة لهذه الطبقة، أو قد تستخدم وسائل أخرى لتحقيق الغرض نفسه أو كليهما معاً. حقّاً إنّ العضويّة في الطبقة العليا التي ليس بها ألقاب قد تُحسن، مثلما حدث في الصين في أوقات مختلفة، من فُرص الأسرة في الاحتفاظ بمكانة وثروة الطبقة الحاكمة في ظلّ رياح التغيير في سياسات الدولة. كما أنّ الفرق بين درجات النبلاء العليا والدنيا وبين أصحاب الأرض ومسؤولي الحكومة (الذين هم بالمثل يأخذون ثروتهم من الأرض) ليس مهمّاً في هذا السياق. يشير المؤلّف إلى أنّ الفرق بين الوراثة والانتفاع بالأرض مقابل الخدمة يُعدّ ضريباً. في أوروبا كان شكل الانتفاع بالأرض مقابل الخدمة هو الشكل النموذجي في ظلّ شروط صارمة (تقديم منح مشروطة بعهود الولاء والمساندة العسكرية ... الخ)، ولكن اتّجهت تلك المنح لأنّ تكون موروثّة. وبشكل واسع ينطبق الشيء نفسه في المجتمعات الأخرى. مالكو الإقطاعيات أو المنح على الأرض المنتفع بها مقابل الخدمة قد ينتقلون من إقطاعيّة لأخرى (أو قد يمتلكون مجموعة متغيّرة من الإقطاعيات)، ولكن النقطة المهمّة هي أنّ العضويّة في تلك الطبقة سمحت للفرد بأن يمتلك إقطاعيّة ويأخذ ثروته منها وممن يشغلونها ما دام هذا الفرد محتفظاً بعضويّته في

الطبقة الحاكمة. والمعنى المهم هنا هو منح الملكية للفرد الذي يملك السيطرة على مقاليد الأمور وكان هذا هو الحال في أقاليم عدة بالرغم من وجود انتفاضات وتغييرات بين الحين والآخر.

إلا أن المؤلف يشير إلى أنه في أواخر العصور الوسطى، كانت هناك علامات على حدوث تغيير عميق في أقاليم زراعية عديدة في القارات الثلاث. وتمثلت هذه العلامات في نوعين: أولهما، علامات على اضمحلال النظام الإقطاعي أو حتى انهياره الوشيك، وثانيهما، علامات على التحول نحو الزراعة التجارية والرأسمالية الريفية. وفي معظم أنحاء نصف الكرة الأرضية، بدأ أسلوب الإنتاج وكأنه يمرّ بمرحلة من الاضمحلال، كما ظهرت زيادة في عمليات الانتزاعات، وثورات الفلاحين، والهجرات إلى المدن والحدود الزراعية، والحروب بين الطبقات الحاكمة للحصول على المنتجين، وغير ذلك. ومع حلول القرن الرابع عشر، كان الإقطاع قد دخل مرحلة من الأزمة، وليس الانهيار، في أوروبا، إلا أنه يبدو أن أزمات مشابهة كانت قد ظهرت في أجزاء من آسيا، وربما في أفريقيا أيضاً.

بعد هذا كله يطرح المؤلف تساؤلاً مفاده: لماذا نتوقع من أسلوب الإنتاج الإقطاعي أن يضمحل أو يتدهور؟ هنا يجب المؤلف بأنه: لا نستطيع أن نؤكد ببساطة أن الإقطاع هو مرحلة في سلم التطور ويجب في نهاية الأمر أن يترك مكانه لما بعده أو المرحلة الأعلى (الرأسمالية)، وهذا كما يجادل بعض الماركسيين الميكانيكيين. كذلك لا نستطيع أن نقبل الشكل المتحفظ من هذا المجادلة التي ترى الإقطاع يفسح مكانه لشكل أعلى وأكثر حداثة للمجتمع (الرأسمالية) كنتيجة حتمية لتطور البشرية قُدماً اجتماعياً وفكرياً وأخلاقياً. كذلك لا نستطيع أن نستحضر قوى مالتوس لضغط تعداد السكان الحتمي.

وهكذا ينتهي ممّا تقدّم كله إلى افتراض النموذج التفسيري التالي بقوله: هناك حقيقتان مهمتان بخصوص شكل المجتمع هذا؛ الأولى هي حقيقة الزراعة على نطاق الأسرة كأسلوب حياة، والثانية حقيقة طبقة أصحاب الأرض التي تستخلص أو تحاول أن تستخلص الفائض المتزايد من المزارعين. يتجاوب الفلاحون مع هذا الضغط بطرق عدة.

فهم بالتأكيد يحاولون زيادة تعدادهم ما دام الفرد يستطيع أن ينتج الفائض المطلوب أي يسهم بعمالة زائدة تستطيع أن تعطي إنتاجاً يزيد عن حاجة الاستهلاك لهذا المجتمع المتزايد، وكذا إسهام هذا الفرد في تسليم هذا الفائض. بالتأكيد هم يحاولون إضافة أرض للزراعة، وفي بعض الأحيان يحاولون الانتقال لأماكن أخرى باحثين عن الأرض الزراعية. ولكنهم في الأساس يكثفون. أي إنهم يزيدون الإنتاج الزراعي عن طريق التجريب المستمر في المحاصيل الجديدة والأدوات الجديدة

والتقنيات الجديدة، وهم دائماً على وعي بأيّ أخبار عن الابتكارات التي جرت بنجاح في أماكن أخرى في القرية المجاورة، أو الوادي المجاور أو الجزيرة المجاورة.

ولدى استعراضه موضوع (الإرهاصات الأولية للرأسمالية في آسيا وأفريقيا وأوروبا) يشير المؤلّف الى أننا نجد في كلّ القارات الثلاث، أقاليم ريفيّة صغيرة نسبياً (كانت هي المناطق وراء مدن الموانئ الكبيرة) مع أخرى زراعيّة تجاريّة وتعيديّة التي كانت عادةً ما تنتشر فيها الرأسمالية - كانت بدايات للرأسمالية - في الفترة قبل ١٤٩٢. إذ كانت الأرض مملوكةً لأصحاب الأرض من ذوي العقليّة التجاريّة أو الرأسماليّة من بين أفراد الطبقة المتحضرة. وعادةً ما كانت الإيجارات تدفع نقداً ما عدا تلك المناطق مثل فوكين حيث كانت الأرباح الماليّة تنتزع بوساطة أصحاب الأرض في حالة إذا ما جمعوا إنتاج المزرعة وباعوه بأنفسهم. وقد كان الإنتاج الزراعيّ منظماً بطرق عدّة، تتدرج من الزراعة على نطاق صغير إلى المزارع الكبيرة، وكانت كميات كبيرة من المنتجات الزراعيّة تزرع وتباع وتصدر: الأرز والقطن والسكر والفلفل، إلخ. وكان الإنتاج الصناعيّ منتشرًا في الريف في كلّ القارات الثلاث.

ويرى أنّه بانتشار المدن من شمال أوروبا لجنوب أفريقيا لشرق آسيا. كانت بعض هذه المدن مراكز قوى للمجتمعات الإقطاعيّة الكبرى. وكان بعضها هامشيّاً اجتماعيّاً وجغرافيّاً بالنسبة لتلك المجتمعات، وعادةً ما وجدت بطول سواحل البحر حيث كان لها علاقةً عضويّة مع المجتمعات الإقطاعيّة الكبرى، تنتقل البضائع فيما بينها وتنتج السلع المصنّعة لها.

ولعلّ بعض تلك المدن التي اشتغلت بالتجارة البحريّة كانت صغيرةً وبعضها كانت كبيرةً، لكن يبدو أنّ معظمها كان على المستوى نفسه تقريباً في تطوّر المؤسّسات في بدايات الرأسماليّة، والطبقات والتكنولوجيا ليس هذا مستغرباً حيث إنّها كانت مرتبطةً ببعضها البعض في شبكة محكمة من التجارة تدفّقت خلالها الأفكار والتقنيات والبضائع والبشر في جميع الاتجاهات في عمليّة انتشار متقاطعة دائمة.

ويرى المؤلّف أنّ المدن التجاريّة البحريّة والطرق المحيطيّة أصبحت، في نهاية المطاف، ذات أهميّة كبرى إبّان نهضة الرأسماليّة، مقارنةً بالمراكز الداخليّة. ويعود ذلك إلى عاملين رئيسين:

أولاً: كانت التجارة الخارجيّة من أكثر أنشطة بدايات الرأسماليّة هامشيّةً، إذ كانت بعيدةً إلى حدٍّ كبير عن نطاق القانون.

ثانياً: شكّل النقل البحريّ لمسافات طويلة لنقل السلع المهمّة والكماليّة أحد أبرز الأنشطة الاقتصاديّة في بدايات الرأسماليّة أواخر العصور الوسطى، واقترب في طبيعته من الرأسماليّة

الصناعية. ولم يقتصر هذا النشاط على تبادل السلع، بل شمل إنتاج العديد منها وبناء السفن، واستخدام تقنيات معقدة، وتوفير قوة عاملة كبيرة، وإبرام صفقات تجارية معقدة، فضلاً عن تراكم رأس مال ضخم، مما جعله أحد أبرز الإرهاصات المبكرة للرأسمالية.

وهكذا ينتهي المؤلف إلى أن المناقشة السابقة لم تكن (نظرية) بخصوص نهضة الرأسمالية، وإنما كان هدفه أن يعرض كل النظريات التي تدعي التفوق السببي لأوروبا على أساس الزعم بفقدان آسيا وأفريقيا للتحضّر التطوّري، أو بسبب أن العمليات المدنية لم تكن مهمة، حيث إنها بوجه عام لم تكن ذات أهمية كبرى مقارنة بالعمليات الريفية - الإقطاعية الريفية الأوروبية - فهذا يعدّ غير مقنع.

المحور الرابع: ما بعد ١٤٩٢

في البداية يقدم المؤلف تفسيراً لهذا العام بقوله: في ١٤٩٢ كانت الرأسمالية قد بدأت في الظهور ببطء في أجزاء عديدة من آسيا وأفريقيا وأوروبا. في تلك السنة لم يكن هناك سبب للتنبؤ بأن الرأسمالية سوف تنتصر في أوروبا وبعد قرنين فقط.

انتصار الرأسمالية هذا يعني به المؤلف: أنه لم يكن نتيجة حدث مفاجئ أو ثورة واحدة، وإنما جاء في سياق تحوّل سياسي واجتماعي طويل انتقلت خلاله القوة والنفوذ من الطبقة الإقطاعية المالكة للأرض إلى الطبقة البرجوازية المرتبطة بالتجارة ورأس المال. وقد تجلّى هذا التحوّل بوضوح في عدد من الثورات السياسية، ولا سيّما الثورة المجيدة في إنجلترا سنة ١٦٨٨، التي أسهمت في ترسيخ نفوذ البرجوازية وتمكينها من ممارسة دور سياسي واقتصادي أكبر. ولم يكن هذا التحوّل متزامناً في جميع أنحاء أوروبا؛ فقد كانت البرجوازية قد حققت نفوذاً متقدماً في هولندا وبعض الدول الأوروبية، في حين ظلت في مناطق أخرى، مثل فرنسا، في طور التوسّع وبناء قوتها. ومن ثم، فإن صعود الرأسمالية كان عملية تدريجية ومتفاوتة، ارتبطت بتراجع النظام الإقطاعي وصعود البرجوازية بوصفها قوة اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة.

إن صعود الرأسمالية إلى القوة السياسية في أوروبا، الذي يرمز إليه بعام ١٦٨٨، لا يمكن تفسيره بالعوامل الاجتماعية الداخلية الأوروبية وحدها، بل يرتبط بالتوسّع الاستعماري الأوروبي وما نتج عنه من آثار اقتصادية؛ لذلك يبحث بلاوت في أسباب وصول الأوروبيين إلى أمريكا ونجاحهم في غزوها، وما أتاحه ذلك من مكاسب استعمارية، ثم يوضح أثر نهب الموارد الأمريكية واستغلال سكّانها في التحوّل الاقتصادي الذي شهدته أوروبا خلال القرن السادس عشر. كما يربط بين المشروع الاستعماري وشبه الاستعماري الأوروبي في أمريكا وأفريقيا وآسيا خلال القرن السابع عشر، وبين إعادة تشكيل الاقتصاد والمجتمع الأوروبيين، مؤكداً أن هذه العملية أسهمت في تراكم

الثروة وتعزيز نفوذ القوى الرأسمالية، ومهدت في النهاية لانتصارها السياسي في الثورة البرجوازية. وفي معرض بيانه سبب انحصار غزو أمريكا من قبل الأوروبيين دون الأفارقة أو الآسيويين، يوضح المؤلف أن ذلك لا يعود إلى امتلاك الأوروبيين خصائص استثنائية تميزهم عن الأفارقة والآسيويين، كروح المغامرة أو التفوق في التكنولوجيا البحرية، إذ كانوا، في بدايات الرأسمالية، يمارسون أنشطة تجارية وحركة بحرية شبيهة بما كانت تقوم به مجتمعات أخرى في العالم. وإنما تمثلت ميزتهم الأساسية في الفرصة التي أتاحها لهم موقعهم الجغرافي، ولا سيما سهولة الاتصال بالعالم الخارجي والوصول إلى نصف الكرة الغربي. ومن ثم، يؤكد المؤلف أن صعود أوروبا لم يكن نتيجة تفوق تاريخي حتمي، بل ارتبط بظروف جغرافية أتاح لها الاستفادة المبكرة من العالم الجديد. ويذهب إلى أن تغير هذه الظروف كان يمكن أن يؤدي إلى مسار تاريخي مختلف؛ فلو كانت مناطق في جنوب الهند، مثلاً، أكثر قدرة على الوصول إلى نصف الكرة الغربي، لكان من المحتمل أن تصبح الهند مركزاً لنشوء الرأسمالية وقيام الثورة البرجوازية، وربما القوة المهيمنة على العالم.

أما عن سبب نجاح غزو الأوروبيين لأمريكا، يجيب المؤلف بأن ذلك يكمن في فرضية الوحدة الثقافية أو الوحدة النفسية للبشرية التي تواجه ادعاء الانتشاريين بأن شعوب أمريكا كانوا بدائيين ولا لزوم لهم.

وفي تفاصيل ذلك يشير المؤلف إلى أن هناك أسباباً عديدة وراء هزيمة الحضارات الأمريكية، ولكن هناك سبباً واحداً على درجة كبيرة من الأهمية وربما يكون في حد ذاته سبباً كافياً، وهو انخفاض عدد السكان بسبب الأوبئة التي كانت منتشرة في نصف الكرة الأرضية الشرقي التي جلبها الأوروبيون لأمريكا.

وتحت عنوان (أوروبا في ١٤٩٢م) يرى المؤلف أن المجتمع الأوروبي في القرن الخامس عشر كان لا يزال يعيش مرحلة انتقالية بطيئة من النظام الإقطاعي نحو الرأسمالية، من دون أن تكون هناك مؤشرات واضحة على حدوث تحول اقتصادي واجتماعي جذري أو ثوري خلال فترة قصيرة. ويؤكد أن بعض الظواهر التي يُستند إليها عادة لإثبات بدايات التحول الرأسمالي لا تعكس بالضرورة تغيراً جوهرياً؛ فازدهار تجارة الصوف الإنجليزي، مثلاً، لم يكن دليلاً حاسماً على حدوث تحول اقتصادي كبير، إذ أعقبه تراجع في صناعة الصوف بجنوب أوروبا. كما أن النمو الريفي الذي شهدته بعض المناطق الأوروبية لم يكن بالضرورة نتيجة لنشوء علاقات رأسمالية جديدة، وإنما ارتبط إلى حد كبير، بتعافي السكان واستعادتهم أعدادهم بعد الأوبئة التي اجتاحت أوروبا في القرون السابقة، فضلاً عن أن الزراعة التجارية كانت معروفة قبل ذلك بمدة طويلة.

وينطبق الأمر نفسه على النمو الحضري، الذي ظلّ محدوداً وبطيئاً، إذ لم تشكل نسبة سكّان المدن سوى جزءٍ صغيرٍ من مجموع السكّان، باستثناء بعض المناطق، ولا سيّما إيطاليا. بل إنّ هناك مؤشرات على وجود انكماشٍ اقتصاديٍّ إلى جانب مظاهر النمو، الأمر الذي يؤكّد أنّ أوروبا في هذه المرحلة لم تكن قد دخلت بعد في تحوّل رأسماليٍّ شاملٍ، وإنّما كانت تمرّ بعمليةٍ تدريجيةٍ ومعقّدة، تداخلت فيها مظاهر النمو مع عوامل الركود والانكماش.

لكن خلال عقودٍ قليلةٍ بعد ١٤٩٢ يصرّح بلاوت بأنّه قد ازدادت سرعة معدل النمو والتغير، ودخلت أوروبا فترة التحوّلات المضطّرة. ليس هناك خلافٌ حول تلك الحقيقة التي ينظر إليها في ضوء إحصائيات بشأن الأسعار والنمو الحضري وغير هذا الكثير.

أمّا عن الاستعمار والرأسمالية في القرن السادس عشر الميلادي، فيرى المؤلّف أنّ الطبقة الرأسمالية أخذت الأرباح من المشاريع في أمريكا واستثمرت جزءاً منها في أوروبا من خلال شراء الأرض وتطوير الزراعة التجارية والصناعات (مثل بناء السفن وتكرير السكر، وغيرها) التي كانت مرتبطةً بالمشروع الاستعماري المتنامي.

هذا المشروع الاستعماري في القرن السادس عشر أنتج أشكالاً متعدّدة من تراكم رأس المال، كان في مقدّمها استخراج الذهب والفضة من الأراضي الأمريكية، إلى جانب النشاط الزراعي، ولا سيّما في البرازيل. كما أسهمت التجارة مع آسيا في تحقيق أرباحٍ كبيرةٍ، خصوصاً من تجارة التوابل والأقمشة وغيرها من السلع.

وشكّلت العبوديّة والقرصنة مصدرين إضافيين لتراكم الثروة، الأمر الذي جعل المشروع الاستعماري جزءاً مهماً من عملية التراكم الرأسمالي. ويرى المؤلّف أنّ هذه الثروات لا ينبغي اختزالها في مفهوم (التراكم البدائي) بمعناه التقليدي، إذ إنّ جانباً كبيراً منها نتج عن عمليات إنتاجية وتجارية واستغلال مباشر للموارد والعمل. وقد بلغ حجم رأس المال المتراكم من هذه المصادر مستوى هائلاً، بحيث يصعب النظر إليه بوصفه مجرد نتيجة ثانوية لنشأة الرأسمالية في أوروبا؛ بل أصبح - على حدّ تعبير المؤلّف - قادراً على دفع عجلة عملية تغييرٍ كبرى في أوروبا وسطوع قوة الطبقة البرجوازية، وازدهار الرأسمالية قبل الصناعية.

أمّا ما يتعلّق بـ (المعادن الثمينة) فيصرّح المؤلّف بأنّ أهميّة تدفّقات الذهب والفضة عادةً ما يتمّ التقليل من قيمتها بين الباحثين لأسباب ثلاثة:

أولاً: ينظر إلى العملية على أنّها تراكمٌ بدائيٌّ إلى حدٍّ ما. ولكن كان العمال هم الذين ينقبون عن المعادن وهم الذين ينقلونها.

ثانيًا: المجادلة بأن المعادن الثمينة تتدفق بكميات هائلة وبالتالي أثرت على الاقتصاد الأوروبي يتم طرحها جانبًا من قبل بعض الباحثين على أساس أنها مألوفة.

ثالثًا: إن إمدادات المعادن الثمينة أنتج عدم توازن بين عوامل الإنتاج في الاقتصاد الأوروبي، وأدى هذا إلى هبوط الأرباح وبالتالي إلى زعزعة الاستقرار في الاقتصاد ودفعه باتجاه الرأسمالية.

يختتم المؤلف الفصل بحديثه عن (المزارع) إذ أشار إلى أن تأثير استخدام العبيد في المزارع على الاقتصاد الأوروبي كان ملموسًا في القرن السابع عشر وما بعده. ولكن جزءًا من التقليل من أهمية الاستعمار - استعمار العالم خارج أوروبا - هو الاتجاه لغرض الطرف عن أهمية نظام المزارع حتى في القرن السادس عشر. بالإضافة إلى أن التاريخ القديم لاقتصاد زراعة السكر في الاطلنطي يعطينا صورة كاشفة عن الطريقة التي كان بها الاقتصاد الإقطاعي يتآكل إمام الاقتصاد الاستعماري في بداية الرأسمالية.

يستنتج المؤلف أن قياس أثر المشروع الاستعماري في نشوء الرأسمالية الأوروبية يقتضي اعتماد مسارين متكاملين:

أولًا: تقصي الآثار المباشرة وغير المباشرة للاستعمار على المجتمع الأوروبي بحثًا عن تنقلات البضائع ورأس المال وتدفقات العمالة في الصناعات والأقاليم التي وجدت بسبب المشروع الاستعماري، وكذلك النظر إلى الطريقة التي ازدهرت بها المدينة في تلك المدن التي انخرطت في المشروع الاستعماري (وبوجه عام الدول غير الأوروبية) أو التي هي على علاقة وطيدة به.

ثانيًا: محاولة الوصول إلى حساب كلي لحجم العمالة (الحرّة وغير الحرّة) التي وظّفت في المشاريع الأوروبية في أمريكا وإفريقيا وآسيا، بالإضافة إلى العمالة في أوروبا نفسها والتي وظّفت في أنشطة قائمة على أساس مشاريع خارج أوروبا، ثم النظر إلى تلك الكميات في ضوء سوق العمالة الكلي في أوروبا بالنسبة للأنشطة الاقتصادية التي يمكن عدّها مرتبطة بنهضة الرأسمالية.

الجزء الثاني: نموذج المستعمر للعالم (ثمانية من مؤرخي المركزية الأوروبية)

المحور الأول: نظرية المركزية الأوروبية وأسس أسطورة الانتشارية

يمثل هذا المحور مدخلًا تأسيسيًا لنقد نظرية المركزية الأوروبية في تاريخ العالم والجغرافيا التاريخية. يوضح جيمس بلاوت أن فهم الأوروبيين للتاريخ الإنساني لم يتطور بطريقة مساواة نقدية، بل استند على انتقاء وتخلّ تعسفي عن المبادئ غير المتسقة مع فرضيات التفوق؛ وذلك لإعطاء أوروبا - خطأ - حقّ الامتياز والأولوية فوق من عداها من الشعوب. ويرى المؤلف وجود

سبب تاريخي وثقافي منظم يجعل الأوروبيين يتمسكون بهذه المبادئ، وينتمي إلى نموذج عالمي سمّاه (انتشار المركزية الأوروبية).

يقوم هذا النموذج على فرضية مفادها أنّ التطور دائمٌ وطبيعيٌ وحصريٌّ في الجزء الأوروبي من العالم، أمّا وجوده في المناطق الأخرى فليس سوى نتيجة لعمليات الانتشار والتلقيح القادم من المركز الأوروبي. وقد اكتسبت هذه الفرضية مشروعيتها وقوتها عبر الاستعمار الأوروبي الذي عمل على تثبيت وتأكيد التفوق المزعوم. يشير بلاوت إلى أنّ التاريخ شهد استخدام أربعة أنواع ركّزت عليها النظريات للتبشير بالتميز الأوروبي:

١. الدين: المسيحيون الأوروبيون يتبعون الإله الحق الذي يوجّه مسارهم التاريخي نحو الأولوية.
 ٢. العرق: تمتع الجنس الأبيض بتفوق أصيل وسيادة بيولوجية على باقي الأجناس.
 ٣. البيئة: تميز البيئة الطبيعية والمناخية للقارة الأوروبية واعتدالها مقارنةً بغيرها.
 ٤. الثقافة: اختراع الأوروبيين منذ القديم لثقافة فريدة ومبتكرة ذات ديناميكية ذاتية للتطور.
- يوضح بلاوت أنّه في بداية القرن التاسع عشر كان المبدأ الديني هو السائد لتعليل التفوق، ولكن مع توارى التفسيرات اللاهوتية وشكوك النظريات العنصرية العرقية صراحة في العصر الحديث، باتت المركزية الأوروبية تسند خطابها المعاصر على ركيزتين أساسيتين هما: البيئة والثقافة.
- يفكّك بلاوت هاتين الأكذوبتين، مؤكّداً بأنّ تاريخ أوروبا المروج له ما هو إلّا (تاريخ مزيف وجغرافيا سيئة)؛ فالبيئة الأوروبية ليست أكثر إثماراً ولا أكثر راحة، وليست بأيّ حال ملائمة للاتصالات والتجارة أكثر من بيئات أخرى في آسيا أو أفريقيا. كما أنّ الثقافة الأوروبية لم تمتلك تاريخياً صفات فردية (كالإبداع والابتكار والطموح)، أو جماعية (كالأسرة والسوق والمدينة) فريدة ومحصورة بها لتفسير النهضة بشكل معزول. وبهذا ينتهي بلاوت إلى أنّ التطور لم يكن حصراً على أوروبا، بل شهدت المنظومة الأفرو-آسيوية والأمريكية توازياً حضارياً قبل الفتح الاستعماري عام ١٤٩٢ م.

المحور الثاني: ماكس فيبر وتفكيك العقلانية الغربية وتأصيل العنصرية

يخصّص بلاوت هذا المحور لتفكيك الطرح الذي قدّمه ماكس فيبر، أحد أبرز مؤسسي علم الاجتماع والمدافعين عن البيروقراطية المحافظة. حيث يرى أنّ فيبر حلل الرأسمالية والمجتمع الغربي ببراعة نافذة ودقة شديدة، لكن بصيرته شابها قصورٌ بنيويٌّ؛ إذ التزم بالغلو والغرور الذي ميّز طبقته وزمنه، وعدّ الرأسمالية الأوروبية الذروة النهائية للتطور الإنساني. نظر فيبر إلى التطور الاجتماعي كمسار تصاعدي للعقلانية الإنسانية ولتأسيس النظم القانونية والبيروقراطية، غير

أنّ العلة الحاكمة لفكره - من وجهة نظر بلاوت - تكمن في افتراضه الدائم بأنّ الأوروبيين أكثر عقلانيّة من غيرهم لعلل تعود في أصلها المستتر إلى العرق. كان فيبر، كسائر أكاديمي عصره، يتضمّن فكره نزعة عنصريّة وراثيّة ناعمة تحذّر من المساواة البشريّة؛ إذ صرّح بأنّ الأفارقة غير مناسبين لعمل المصانع والماكينات؛ لأنّهم (يغفون في سبات عميق)، وعدّهم غير صالحين للعمل الزراعيّ، واختزل تواجدهم وتواجد سكّان أمريكا الأصليين خارج معادلة التطوّر والتنظير المقارن. أمّا الآسيويّون الذين تناولهم بحذر أكبر، فقد نسب للصينيين صفات فطريّة ومجتمعيّة قاصرة مثل: الافتقار الشديد للشجاعة، والتمسك بالروتين والخوف من المجهول، وعدم الأمانة والريبة المتبادلة، والتي تتناقض بزعمه مع أمانة وثقة الطوائف البيوريتانيّة الأوروبيّة. ورغم أنّ فيبر ادّعى محاولة التركيز على العوامل الاجتماعيّة، وادّعى أنّ دراسة التأثيرات الوراثيّة ليست متقدّمة كليّاً ليعتمد عليها وحده، فإنّ بلاوت يكشف أنّ العرق عند فيبر أدّى دور عامل مسبق على العوامل الاجتماعيّة، فجعل الأوروبيين يبدون وكأنّ لديهم استعداداً خاصّاً للعقلانيّة، ممّا يفسّر تفوقهم المستمر. كما ينقد استدعاء فيبر لمفهوم (الاستبداد الشرقي) ليصوّر الشرق كمجتمعات راكدة بلا عقلانيّة سياسيّة أو اقتصاديّة، مؤكّداً أنّ فيبر غيّب دور النهب الاستعماريّ والتراكم الماليّ العالميّ، مرجعاً الرأسماليّة إلى مجرد عقلانيّة ذاتيّة غربيّة.

المحور الثالث: لين وايت الابن ونقد أسطورة المخترعين الأوروبيين

يتطرّق بلاوت في هذا المحور لنقد أطروحة المؤرّخ الأمريكيّ لين وايت الابن في كتابه (تكنولوجيا العصور الوسطى والتغير الثقافي)، إذ يسعى وايت في كتابه لشرح الملامح الأساسيّة للتغيّر الاجتماعيّ والنهضة الغربيّة عبر مجادلة بسيطة ومباشرة يجزم فيها بحدوث (ثورة تكنولوجيّة زراعيّة داخل أوروبا العصور الوسطى بين القرنين السادس والعاشر الميلاديين).

يركز وايت على اختراعات يزعم أنّها أوروبيّة خالصة، مثل المحراث الثقيل، ونظام الدوران الزراعيّ الثلاثيّ، واستغلال قوّة الحصان عبر لجام الصدر المطوّر. يفتد بلاوت هذا الطرح مبيناً أنّه يمثّل أضيّق الطرق أفقاً في تفسير التاريخ، حيث تلمس في كتابات وايت خطأ خطيراً ومغالطة منهجيّة تتجاهل الأصول الشرقيّة والأوراسيّة للتقنيات. ويقدم أدلة تاريخيّة تثبت أنّ المحراث الثقيل واستخدام الطاقة الحيوانيّة المتقدّمة كانت معروفة ومستخدمة في آسيا والمشرق قبل نقلها وتكييفها في أوروبا. يخلّص بلاوت إلى أنّ ربط العقلانيّة والابتكار التكنولوجيّ بالثقافة الأوروبيّة وتوظيف مفاهيم البيئة والدين لتأطير هذا التميّز ليس سوى نمط مجدّد من خرافات التميّز الذاتيّ؛

فالتقدم التقني الغربي لم يكن سبباً أصلياً ونبتهً محددةً جغرافياً، بل كان نتيجةً لتفاعل وتبادل حضاري واسع استثمرت فيه أوروبا فيما بعد الموارد المستخلصة من الهيمنة والتوسع الاستعماري.

المحور الرابع: روبرت برينر وتفكيك التاريخ النفقي الماركسي

ينتقل بلاوت في هذا المحور لتفكيك الأطروحة الاقتصادية الاجتماعية للمؤرخ الماركسي روبرت برينر. ويصرّح بلاوت بأن برينر يعد مؤلفاً وصانعاً صريحاً لما يمكن تسميته بـ (التاريخ النفقي)؛ حيث ينطلق برينر من قناعة صارمة بأن الحقائق الوحيدة التي تستحق الذكر لتفسير نهضة الرأسمالية والتقدم الاقتصادي في القرن السادس عشر هي الحقائق الأوروبية الداخلية المحصورة في الريف الإنجليزي. تتلخص مجادلة برينر في أنّ التحول نحو الرأسمالية تم نتيجة تغيرات في البنية الطبقيّة بين الملاك والفلاح في إنجلترا عقب أزمة الإقطاع، متجاهلاً ومستبعداً الاستعمار والتجارة العالمية بوصفهما مجرد عوامل ثانوية لا تؤثر في الجوهر البنيوي. ينقد بلاوت هذا الفصل التعسفي، مبيناً أنّ التحول في العلاقات الزراعية وتراكم رأس المال في إنجلترا لم يكن ليستمّر أو يتحوّل إلى رأسمالية شاملة لولا التدفق المالي الضخم، ونزف الثروات والأسواق الناتجة عن التوسع الاستعماري والتجارة العابرة للبحار. ينتهي المحور إلى أنّ أطروحة برينر تثبت تسرب المركزية الأوروبية إلى الفكر الماركسي التقليدي ذاته، حيث يُغلق النظر داخل نفق جغرافي محلي، ويتم تجريد الاستعمار الخارجي من دوره التأسيسي في صناعة العالم الحديث.

المحور الخامس: إيريك جونز ودحض مقولة (المعجزة الأوروبية)

يعالج بلاوت في هذا المحور كتاب (المعجزة الأوروبية) (للمؤرخ الاقتصادي إيريك جونز، والذي يحاول بناء تفسير للتفوق الغربي مستنداً إلى حتميات بيئية وديمغرافية مسبقة. إذ يدّعي جونز أنّ أوروبا حظيت ببيئة استثنائية مستقرة وخالية من الكوارث الطبيعية المدمرة مقارنة بـ (آسيا) المعرضة للكوارث؛ ممّا مكّن الأوروبيين من مراكمة الثروات وضبط النمو الديمغرافي بصورة عقلانية.

يرد بلاوت على هذه الادّعاءات كاشفاً النزعة العنصرية الجغرافية المقنعة لدى جونز؛ إذ أظهرت المعطيات التاريخية أنّ أوروبا عانت من الأوبئة والمجاعات بمستويات لا تقلّ عن غيرها، وأنّ الشعوب الآسيوية طوّرت نظم إدارة بيئية وزراعية متقدمة جداً. ويؤكد أنّ ما سمّاه جونز (معجزة) لم يكن تفوقاً بيئياً ذاتياً، بل نتيجة مباشرة للنهب الاستعماري والسيطرة على ثروات الأمريكيتين بعد عام ١٤٩٢م. وينتهي المؤلف إلى أنّ طرح جونز ليس إلّا إعادة صياغة للحتمية الجغرافية الأيديولوجية لتبرير التفاوت الاقتصادي العالمي.

المحور السادس: مايكل مان ونقد مسار القوة الاجتماعية

يتناول المؤلف أطروحة عالم الاجتماع مايكل مان حول نشوء القوة الاجتماعية بأشكالها (الأيديولوجية، والاقتصادية، والسياسية، والعسكرية). تقوم حجة مان على فرضية غائية تفترض أنّ القوة الاجتماعية كانت تتطور تاريخياً بمسار يتجه نحو الغرب، وأنّ المسيحية الغربية أوجدت الإطار الوحيد الذي سمح بتطور التقسيم الاجتماعي للعمل والملكية.

يرد بلاوت بأنّ مان يمارس انتقائيةً متزمتةً للأدلة لتهميش المجتمعات غير الأوروبية؛ حيث يغفل التطورات المؤسسية المتفوقة في الحضارات الإسلامية والصين والهند. كما يتعامل مان مع الاستعمار كعنصر ثانوي متأخر، لكنّ بلاوت يرى أنّه كان المصدر البنيوي الأساس الذي مدّ المؤسسات الأوروبية بالقوة والموارد. وبذلك تكشف أطروحة مان كصياغة سوسيولوجية معقدة لأسطورة الانتشارية.

المحور السابع: جون أ. هول والحرّيات المؤسسية المزعومة

يفكك هذا المحور طرح جون أ. هول، الذي يرجع النهضة الغربية إلى ميزات ثقافية ومؤسسية سمحت بنشوء بيئة سياسية حرة لامركزية، لطبقات التجار، في مقابل ما سماه (الاستبداد الشرقي) القمعي للنشاط الاقتصادي. ويبيّن بلاوت أنّ مفهوم الاستبداد الشرقي مقولةً خياليةً تفتقر للسند التاريخي؛ فالأسواق والأنشطة التجارية في آسيا وأفريقيا كانت تتمتع بحرية وحماية قانونية وأعراف تفوق في كثير من الأحيان القيود الإقطاعية والكنيسة الأوروبية. ويوضح أنّ هول يخلط بين العجز السياسي الناجم عن تفتت الإقطاع وبين الحرية. ويخلص المؤلف إلى أنّ الطرح المؤسسي لهول ليس إلا إعادة إنتاج للرؤية الاستعمارية النمطية.

المحور الثامن: جارد دايموند والحتمية البيئية النيو-عنصرية

يناقش المحور أطروحة جارد دايموند في كتابه (أسلحة، جراثيم، وصلب)، موضحاً أنّها تروج لعنصرية جديدة ملطّفة هي (الحتمية البيئية). يُرجع دايموند الفتح الاستعماري والتفوق الغربي إلى توزّع النباتات والحيوانات القابلة للتدجين والامتداد الأفقي لقارة أوراسيا. يرد بلاوت على هذه الأطروحة، بأنّ دايموند يلغي الفاعلية التاريخية للإنسان ويرى الاستعمار عبر تحويل التوسع والاستغلال إلى قدر طبيعي محتوم. ويثبت أنّ توزيع الموارد لم يمنع قيام حضارات متقدمة في أفريقيا والأمريكتين، وأنّ تجميع الشرق والغرب تحت مسمى (أوراسيا) ما هو إلا حيلة لتمرير أسبقية أوروبية موهومة محصنة بالعلوم الطبيعية.

المحور التاسع: ديفيد لاندز وخطاب الثقافة الاستثنائية

يحلل المؤلف كتاب (غنى وفق الأمم) لديفيد لاندز، الذي يقدم صياغةً متطرفةً تعزو التفوق الاقتصادي الغربي كلياً إلى الثقافة الأوروبية الاستثنائية المتمثلة بالعقلانية، وحب العمل، والانضباط، مقابل وسم الثقافات الأخرى بالكسل والتخلف الفطري.

يفند بلاوت هذا الرؤية بأنها تفتقر للمنهجية العلمية، وتعتمد انطباعات استعلائية عنصرية متجاهلة التطور العلمي في آسيا حتى العصر الحديث. وينبّه بلاوت إلى أن لاندز يتعمد التعامي عن النهب الاستعماري وتجارة العبيد ليصور النجاح الغربي كعصامية ثقافية فريدة.

المحور العاشر: تفكيك الـ (٣٠ سبباً) للتفوق الأوروبي

يقوم بلاوت في هذا الفصل التركيبي بمراجعة تفصيلية لثلاثين سبباً مختلفاً قدمها المؤرخون والباحثون الثمانية لتفسير التفوق والأولوية المبكرة لأوروبا. كما يشكك في صحة هذه الافتراضات الثلاثين، متناولاً تفنيدها ضمن المقولات الآتية:

الذرائع البيئية والمناخية: دحض مقولات المناخ المعتدل، والتنوع البيئي المتفوق، وحصانة أوروبا ضد الكوارث مقارنةً بآسيا، مبيّناً أنها تعميمات جغرافية خاطئة وتاريخ مزيف، ولا تمنح أوروبا أي ميزة تفضيلية حصرية.

الذرائع الديمغرافية والعائلية: فكك خرافة النمط الأسري الأوروبي الفريد والممارسات العقلانية لضبط النسل في العصور الوسطى، مؤكداً أن السلوك الديمغرافي الأوروبي لم يختلف جوهرياً عن النظم السائدة في الحضارات الأخرى.

الذرائع المؤسسية والسياسية: دحض ادعاءات حصرية الملكية الخاصة، واللامركزية السياسية، ودولة القانون، وحرية الأسواق في الغرب، مظهرًا وجود أشكال مؤسسية متقدمة ومتكافئة في المجتمعات الآسيوية والأفريقية.

الذرائع الثقافية والعقلانية: فند فرضيات العقلانية العلمية، والروح البروتستانتية، والابتكار التقني الذاتي، مشدداً على التواصل والتبادل الحضاري الدائم الذي استمدت منه أوروبا معارفها. يجزم بلاوت بأن هذه الأسباب الثلاثين لا تصمد أمام النقد التاريخي الجاد والمقارن، ولا يمكن لأي منها تفسير نهضة أوروبا دون إقحام عامل التوسع والنهب الاستعماري بعد عام ١٤٩٢ م.

المحور الحادي عشر: صياغة النموذج التاريخي البديل

يخصّص بلاوت المحور الأخير لوضع (النموذج التاريخي البديل) المبني على اللامركزية الأوروبية وإعادة بناء تاريخ العالم بإنصاف. حيث يقوم النموذج البديل على المقومات الآتية:

التكافؤ والنمو المتوازي: يؤكّد أنّ الحضارات الأفرو-آسيوية والأمريكية تسير في مسارات تطوّر متكافئة ومتوازية حتى عام ١٥٠٠م.

الصدفة الجغرافية والاستعمار: يوضّح صعود أوروبا لم يكن وليد ميزة داخلية أو عقلانية متفوّقة، بل نتيجة الموقع الجغرافي القريب من الأمريكيتين، ممّا مكّنها من نهب ثروات العالم الجديد، ومراكمة رأس المال الاستعماري.

التخلّف كصناعة استعمارية: يثبت أنّ التخلّف والفقر في العالم الثالث ليسا حالة بدائية أصيلة، وإنّما هما نتاجٌ مباشرٌ لإعادة هيكلة اقتصادات هذه المجتمعات قسراً لخدمة المراكز الأوروبية.

الخاتمة

يُمثّل الكتاب وثيقةً فكريّةً، وقراءةً تفكيكيّةً حاسمةً تجرّد الخطاب التاريخيّ والسوسيولوجيّ الغربيّ من ادّعاءات الحياد والموضوعيّة العلميّة. وتكمن القيمة المحوريّة لنقد المؤلّف في برهنته النافذة على أنّ المركزية الأوروبيّة ليست مجرد انحياز ثقافيّ عفويّ أو قصور في جمع البيانات، بل هي بنية إبستمولوجيّة متكاملة تقوم على أسطورة الانتشاريّة، إذ تعمل هذه الأسطورة كآلية تزييف منظّمة تُعيد ترتيب الحوادث التاريخيّة؛ فتنتزع الثمار الحقيقيّة للنهب الاستعماريّ والتراكم الماليّ العابر للقارات لتغلّفها في قالب ميّزاتٍ ذاتيّةٍ أصيلةٍ في الغرب، سواء أكانت بيئيّةً، أم عقلانيّةً، أم مؤسسيّةً، أم ثقافيّةً.

لقد تجلّى نجاح المؤلّف في قدرته على تتبع هذه الأسطورة عبر مجالات معرفيّة متعدّدة؛ حيث برهن على أنّ الرؤية الانتشاريّة تتجاوز الاتجاهات المحافظة لترسّخ حضورها حتى في الأطروحات الماركسيّة والسوسيولوجيّة والبيئيّة المعاصرة. ومن خلال الهدم للمقولات الـ (ثلاثين) وتقديم نموذج تاريخيّ شبكيّ متكافئ، يُعيد بلاوت ردّ الاعتبار للعالم غير الغربيّ، مؤكّداً أنّ الاستعمار والتوسّع الجغرافيّ القسريّ بعد عام ١٤٩٢م - وليس الميزة الذاتية الموهومة - هما اللذان صنعا التفوّق الغربيّ وأنتجا في الوقت ذاته التخلّف والهامشيّة في بقية أقاليم العالم.